



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب عربي

الأستاذة: إيمان حراث
المستوى: سنة ثالثة ليسانس
تخصص: دراسات لغوية
الأفواج: (ف 3)

المحاضرة الثامنة:
الإدارة العمومية ومكافحة الفساد والفقر
والاقتصاد

أولا تعريف الفساد:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص. و تعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. ويتخذ الفساد أشكال عديدة كالرشوة، الغش، غسيل الأموال الابتزاز العمولة الخفية، استغلال النفوذ، المحاباة، المحسوبية، الرعاية التعاملات الداخلية إكراميات لتعجيل الخدمات، الاختلاس، إساءة استخدام الممتلكات العامة.. الخ.

ثانيا: الآثار المترتبة عن الفساد:

يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة، إذ أن هذه الآفة تمس الجميع و لا سيما الفقراء و الضعفاء و هي فئات لا تستطيع دفع الرشاوي و لو لتلبية أبسط الاحتياجات، كما يؤدي الفساد إلى الإضرار بالاقتصاد والبيئة و بإمكانه أن يتسبب في إبطاء التنمية بل وتراجعها في البلدان النامية، لكونه يحول الموارد و يصد المعونة الدولية والاستثمار الاجنبي و الداخلي و في حالات قصوى تتداعى أركان القانون و النظام من جراء عدم إنفاذ القوانين والأنظمة مما يؤدي إلى استئراء الجريمة والعنف و يتسبب في القلاقل الاجتماعية.

إن ارتفاع مستويات الفساد يحد من معدل النمو الاقتصادي. فالفساد المتفشي يدل على أن الدولة سيئة التدبير و يكون البلد أكثر فقرا بصفة عامة إذا كان مستوى الفساد عاليا. و قد يتخطى في ورطة الفساد التي يغذي فيها الفساد الفساد ويصد الاستثمار المشروع.

وبناء عليه، فإن الحد من الفساد وتحسين تدبير أمور الدولة ينبغي أن يعود بالنفع على المواطنين، بمن فيهم أفقرهم. لكن ماذا يستتبع هذا الاستنتاج بالنسبة للوضع النسبي للمواطنين المعوزين في نظام فاسد ؟ إن الجواب يتوقف على طبيعة المنافع التي يتم الحصول عليها بالرشوة و على الطريقة التي توزع بها الرشوة حصول الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية.

كلما وزعت المنافع العامة على أساس القدرة على الدفع، إلا وعانى الفقراء من ذلك. فاستخدام نظام للسعر غير المشروع في توزيع السكن و التعليم و سيحرم العاجزين عن الدفع و يصح هذا على الرسوم المشروعة كما يصح على المبالغ المدفوعة بصورة غير مشروعة على سبيل الرشوة. الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي و منه
زيادة الفقر :

يؤدي الفساد إلى تشويه عملية تخصيص الإنفاق العام. وتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي في سنة 2000 إلى أن الحصة التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة. يتجاوزها ما تنفقه الأسر الغنية وأن الشركات الصغيرة تدفع رشي تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيراداتها السنوية.

الفساد يؤدي إلى

نشر ثقافة الفساد:

إن ثقافة الفساد إذا ما شاعت تعتبر الرشوة أمرا طبيعيا، لا بل هي حق أو أنها اقتسام للمغانم، كما أن الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، و هذه الثقافة خطيرة على المجتمع وعلى علاقات الأفراد و تضعف ثقافة الفساد ثقة الناس ببعضهم بعض وتظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، كما تظهر هشاشة الوضع الداخلي فضلا عن النتائج السياسية القاسية لكل ذلك. و قد يؤدي هذا الوضع إلى إحداث القابلية للفساد خصوصا لدى الفقراء.

الفساد ينتهك حقوق الإنسان و يقوض الديمقراطية:

ينتتهك الفساد الحقوق السياسية و المدنية من خلال تشويه طريقة عمل المؤسسات و العمليات السياسية أو جعلها عديمة الفائدة، ويقوض أداء القضاء وأجهزة تطبيق القانون كما ينتتهك الفساد الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الحرمان من المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية و التعليم ووضع عقبات أمام كسب المعيشة في القطاع العام والخاص.

ثالثا: الفساد بوصفه موضوعا متقاطعا مع التنمية والحكم

إن الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي و تحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات و رغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية معيشتهم، و يعد رفع مستوى إدارة الحكم

عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلد. غير أن هذا الجانب (التنمية) يتعرض للخطر بفعل الفساد، فالتنمية تستلزم مؤسسات سليمة بعيدة عن الفساد، الذي يعد مشكلا من مشاكل سوء إدارة الحكم إن لم نقل أهمها فالحكم الرشيد يقوم على المشاركة و المساواة و تتحدد أولوياته الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، بتوافق الآراء و تكون فيه لأفقر الشرائح و أضعفها كلمة في المسائل التي تمس رفاههم و في تخصيص الموارد الإنمائية، أما سوء إدارة الحكم الذي تستشري في ظله الرشوة و الفساد و سوء الإدارة فيكون له أثر معاكس للشفافية.

1 الفساد والنمو الاقتصادي:

إن القضاء على الفقر يتطلب تضافر عنصرين مترابطين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بما في ذلك أوجه التقدم ذات الصلة بالسكان أما التحدي الحالي فيتمثل في محاولة تفادي المنحنى المقلوب على شكل (U) الذي تزداد فيه اللامساواة قبل أن تبدأ في التناقص وتفادي الفقر المدقع و تزداد اللامساواة والفقر والتهميش في ظل الفساد، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال آليات متنوعة فهو يضعف الاستثمار الأجنبي و المحلي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع ما يخلق جوا من عدم اليقين ويقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب والمحليين. و رغم الأضرار التي يسببها الفساد لأنشطة الشركات بشكل عام، تعاني المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص من الفساد بوصفه العقبة الرئيسية أمام نشاطها.

2 الفساد و الفقر:

عادة ما يعزز الفساد والفقر بعضهما البعض، و من المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر من الفساد، لأن الفساد هو أحد العوامل التي تفاقم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، وعلى نحو بديل من الممكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر المزمن منابتا خصبة للفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية، و التفاوت في الدخل، و رداءة الحوافز الاقتصادية، وقد لا تكون البلدان الفقيرة قادرة على تخصيص مصادر تكفي لإنشاء و إنفاذ أطر قانونية فعالة وعلى نحو مماثل، فإن الإنسان عندما يكون محتاجا قد يميل إلى إسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته و يتورط بالفساد نتيجة ذلك. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يفاقم الفساد عدم المساواة في الدخل الذي يرتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي.

3 الفقر و حقوق الإنسان

إن الحق في التنمية من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف و بموجبه يحق لكل إنسان و لجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية و التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما ويعتبر نظام الحكم متعارضا بشكل مباشر مع الحق في التنمية الوارد في هذا الإعلان عندما يمنع الأعمال التام للحقوق الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و يؤدي انتشار الفساد إلى التمييز في الحصول على الخدمات العامة لصالح أولئك الذين لديهم إمكانية التأثير على السلطات أو المسؤولين لتحقيق مصالحهم الشخصية. كما يؤدي فساد القضاء إلى غياب المساواة أمام القانون و يحجب الناس عن حقوقهم القانونية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن كما تحجب الأنظمة السياسية الفاسدة الحق الأساسي في المشاركة السياسية و حرية التعبير و التداول على السلطة.

4 الفساد والحكم الرشيد:

رغم اختلاف الصلاحيات والرؤى والأولويات بين مختلف البلدان، يتعاضد اتفاق أعضاء مجتمع التنمية على وجود علاقة سببية بين الحكم الرشيد و بين التنمية وينظر إلى الفساد بشكل متزايد على أنه ناتج عن ضعف في الحكم في وقت تتشكل فيه لغة موحدة تربط بين قضايا الفساد و بين الحكم الرشيد و التنمية. يعد الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها. فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية و تعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي و يتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة انه كلما كانت القوى السياسية و الاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد و تقل التنمية المستدامة. فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة، و يحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية و حقوق الملكية، و يربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها و هذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالا إن الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي و تحد من الفقر. فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم و يشكل رفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية و السياسية للبلد. غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد و يحول الموارد الشحيحة أصلا من

الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون التي راكمها المسؤولون الحكوميون الفاسدون وتتضرر خزائن الحكومة بتدهور إيراداتها الناجم عن فقدان الضرائب و الرسوم الجمركية. ويعرض المستثمرون المحليون والأجانب عن الاسواق التي لا يمكن توقع تكاليفها. ويمثل السياسة غير النزيهين مصالح بلدانهم في الداخل والخارج تمثيلا ناقصا إذ يظهرون كنخب تتشبث بالسلطة بأي وسيلة كانت لاستغلال فرص الفساد.

الخاتمة:

يؤدي الفساد في ظل غياب الحكم الراشد إلى نتائج سياسية اقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة تمس الجميع خصوصا الفقراء، وذلك من خلال حصولهم على أدنى مستويات الخدمة الاجتماعية وإبعادهم عن المشاركة السياسية وإضعافهم، كما يؤدي الفساد إلى نشر ثقافة الفساد والقابلية للفساد وهو أمر خطير على المجتمع وعلى علاقات الأفراد و على الدولة في حد ذاتها. ومن خلال ما سبق يظهر أن الآليات و الأسس التي وضعتها الجزائر لتعزيز الحكم الراشد قد تفشل إذا لم تأخذ مسألة مكافحة الفساد بجدية و وضوح، ومعه سيزيد وضع الفقراء سوءا، و تبين بعض المؤشرات للسنوات الأخيرة تراجع في فعالية الحكومة و زيادة الفساد و هي نتيجة منطقية إلى حد بعيد، فمع نقص فعالية الحكومة يزداد الفساد فالجهاز الحكومي غير الفعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية مما يؤدي إلى استفحال الظواهر غير المشروعة ومنه الفقر.